

# توقع في حلقة نقاشية نظمتها الشركة حول أسباب الأزمة المالية وتداعياتها أن أرباحها المتوقعة للربع الثاني بين 7 و 8 فلويس للسهم الزبيد: «الامتياز للاستثمار» بين أفضل 3 شركات استثمارية في الكويت



علي الزبيد متحدثاً خلال الحلقة النقاشية، يجانبه سالم العويد (كرم ذياب)

توقع نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة الامتياز للاستثمار علي الزبيد تحقيق الشركة أرباحاً تتراوح بين 7 و 8 فلويس للسهم عن بيانات الشركة المالية في الربع الثاني، لافتاً إلى أن هناك فرصاً كثيرة تدرسها الشركة للدخول فيها نظراً للعوائد الجيدة التي يمكن تحقيقها من وراء الدخول في تلك الاستثمارات رغم تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد.

وبين الزبيد في تصريح على هامش الحلقة النقاشية التي أقيمتها الشركة حول المسببات الحقيقية للأزمة المالية العالمية وتداعياتها، والذي حضره رؤساء ومدبرو الشركات التابعة والزبيلة للامتياز للاستثمار، بأن الشركة استطاعت الدخول في استثمارات بقيمة تتراوح بين 70 و 100 مليون دينار خلال الأشهر الماضية، وسددت ما نسبته 80٪ من الديون الموجودة عليها، فيما رسّال الشركة 123 مليوناً، وحقوق الملاك 70 مليون دينار.

وأوضح الزبيد أن الأزمة لم تؤثر في شركة الامتياز، لافتاً إلى أن الشركة لديها أصول أقيمت عليها وهناك أصول تخرجت منها حسبما تقتضي المصلحة، كما حققنا منها عوائد جيدة للمؤسسة واستطاعت سداده نسبة كبيرة من الديون، في وقت عجزت العديد من الشركات والتي لم تستطع الخروج من أزمتها عن سداد ديونها والخروج من أزمتها، وحول الفرص الموجودة، أعرب الزبيد أنه على الرغم من الأوضاع الصعبة التي يعاينها القطاع الخاص، إلا أن الفرص الاستثمارية ما زالت متاحة وأننا لسنا على عجل وننظر للفرص بارتباطية، ونريد فرصاً متكاملة مع أنشطتنا وتعمل نشاط قائم حالياً، وأن تكون الفرص مدرة للعوائد.



عبدالله الجبرالي



دخالد بويدي



عبدالرحمن زمان



سمير الغربلي



فيصل عبدالله المطر



إبراهيم الخزام



د.عبدالله المحيسن



محسن الحربي

**شركتنا الاستثمار**  
وفيما يتعلق بوضع الشركات الاستثمارية الإسلامية الموجودة في السوق، قال الزبيد إن السوق ليس بحاجة لوجود 100 شركة استثمارية، لافتاً إلى أن السوق ليس بحاجة لما يقارب من 60 شركة، كما أن السوق ليس بحاجة لهذا العدد وحاجة السوق لا تستوعب أكثر من 30 شركة في أحسن الأحوال، والباقي يجب أن ينتهي إما بالاندماج أو الإفلاس خلال الـ 3 سنوات المقبلة، فالبنك المركزي وهيئة أسواق المال قاما بفرز الشركات الإسلامية.

**العائد المتوقع للسهم**  
وفيما يتعلق بإداء الشركة المالي لسنة 2010، قال: «هذه أول سنة للشركة في البورصة، وحققت في العام الماضي 35 فلماً عائدًا على السهم وهذه السنة لن تكون بعيدين عن هذا الرقم بين 30 و 35 فلماً».

وأضاف: تمنعنا عن الإدراج في السنوات السابقة، لأننا تمنينا أن نصل بالشركة إلى حالة من الاستقرار وتحقيق

الشركات الإسلامية.

القسط الاستثماري

ليس في حاجة لنحو

60 شركة وأتوقع

إفلاسها أو اندماجها

في السنوات الثلاث

المقبلة

عوائد تشغيلية منتظمة ونعلم

بها سلفاً.

وحول مشاريع الشركة

المستقبلية، قال: «نحننا مراحل

جيدة من إعادة هيكلة الشركات

التابعة والزبيلة، وسنستمر في

هذا النهج، ونعتقد أن حجمنا

في السوق جيد وملائمتنا جيدة

ونحن من المجموعات النادرة

التي تمتلك الشباب المهني

والمختصين».

وفيما يتعلق بتداعيات الأزمة

على القطاع الخاص في الكويت،

قال الزبيد إن القطاع الخاص

عائد تشغيلية منتظمة ونعلم

بها سلفاً.

وحول مشاريع الشركة

المستقبلية، قال: «نحننا مراحل

جيدة من إعادة هيكلة الشركات

التابعة والزبيلة، وسنستمر في

هذا النهج، ونعتقد أن حجمنا

في السوق جيد وملائمتنا جيدة

ونحن من المجموعات النادرة

التي تمتلك الشباب المهني

والمختصين».

وفيما يتعلق بتداعيات الأزمة

على القطاع الخاص في الكويت،

قال الزبيد إن القطاع الخاص

عائد تشغيلية منتظمة ونعلم

بها سلفاً.

وحول مشاريع الشركة

المستقبلية، قال: «نحننا مراحل

في الاعتماد على النفط في الدخل

القومي، مستدركاً بأن الوضع

الاقتصادي في الكويت مؤلم

للاغاية ويحتاج إلى رؤية شاملة

وحلول جذرية وسريعة.

التحلي بالأزمة

وعلق المدير العام في شركة

الامتياز عبدالرحمن زمان على

الأزمة المالية وتداعياتها بالقول

أن الحصل يكمن في ضرورة

التحلي بالأمانة للقائمين

على توجيه تلك الاستثمارات

والتصرف في أموال مساهمي

شركاتهم بشكل يعزز من وضع

الشركة، لافتاً إلى أن جشع

المديرين التنفيذيين في أميركا

والبحث عن الربح السريع كانا

وراء انفجار الأزمة بهذا الحجم

الرهيب.

التدريب حل لتفادي الأزمة

ولفت رئيس مجلس إدارة

شركة البلاد للاستثمار العقاري

عبدالله الجبرالي إلى أن

تفادي وقوع أزمات مالية على

أداء الشركات يكمن في البحث

عن أفضل العناصر ذات الكفاءة

العالية من خلال التركيز على

التدريب والإستفادة من خبرات

الأخرين في هذا الجانب خلال

المراحل المقبلة.

وأبدى نائب رئيس مجلس

الإدارة في شركة بويج للاستثمار

سمير الغربلي رؤيته بالقول إن

الجشع كان السبب الرئيسي في

اندلاع الأزمة المالية بهذا الحجم

وأن القائمين على القرارات

الاستثمارية كانوا أقوياء لدرجة

أنهم مروا تشريعاً يقضي بمنع

تنظيم سوق المشتقات.

سداد الدين

أما العضو المنتدب في

شركة الفوز للاستثمار فيصل

المطر فأقر بضرورة العمل على

توفير إطار يمكن الشركة من

سداد مديونياتها من خلال تحفيز

الأداء التشغيلي لها والابتعاد

عن الاستثمارات ذات المخاطر

العالية.

وناقش مساعد المدير العام

في الشركة سالم الإبراهيم

تداعيات الأزمة على منطقة

الخليج، مبيناً أن تلك الدول

ستكون بعيدة عن تلك التداعيات

مادام سعر برميل النفط حول

100 دولار للبرميل، مبيناً أن

إشكالية الاقتصاد حالياً تتمثل

في توفير فرص عمل حقيقية

للشباب.

ومن جانبه قال مساعد

المدير العام في شركة الامتياز

للاستثمار د.عبدالله المحيسن

من الأزمة المالية أقرت الكثير

من مظاهر الفساد التي كانت

موجودة ولا تزال موجودة حتى

الآن، مبيناً أن هناك أصولاً جيدة

لها عوائد متميزة في العقار

المعروض خاصة في العقار

الاستثماري والتجاري.

وأبدى المدير العام في

شركة الراجح للاستثمار محسن

الحربي أن أسباب الأزمة تكمن

في الخلط بين عمل المشرع

والتنفيذي في الشركات، لافتاً

إلى أن الجهات الرقابية ومنها

هيئة أسواق المال يجب أن

يفصل أعضاؤها بين عملهم

كمشرعين وعدم دخولهم في

المشاركة من خلال الاستثمار

في أي قطاعات اقتصادية.

دور الإعلام متعاظم

وأشار مدير الخزينة في

الشركة طارق مقاد إلى أن

الإعلام كان ولا يزال له دور

متزايد ومتعاظم في الأداء

الاقتصادي، مبيناً أن عدوى

انتقال الأزمة كان سببها الإعلام

بدور رئيسي، مضيفاً أن الخطأ

الذي أدى إلى اندلاع الأزمة

المالية عالمياً كان في تركيز

أصول الدولة ومشاريعها في

يد مجموعة من الأفراد بعيداً

عن إدارة الدولة.

● عمر راشد

## حقائق الأزمة وأسبابها

قال الزبيد إن الأزمة بدأت في سبتمبر عام 2008 والتي تعتبر الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد سنة 1929. فقد بدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي تربط اقتصاداتها بالاقتصاد الأمريكي بشكل مباشر «الاقتصاد الرأسمالي»، وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال عام 2008 إلى 19 بنكا ثم زاد العدد حتى بلغ 403 بنوك حتى يونيو 2011، وقد كان للأزمة تداعيات على المستوى العالمي، فما التداعيات؟ وإلى أي حد أثرت تلك الأزمة؟ وهل هناك أي إيجابيات للأزمة؟ وما الدروس المستفادة من الأزمة؟ وهل سيحول العالم سلة عملاته من الدولار الأمريكي إلى عملة أخرى؟ وهل تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية الخروج من آثار وتداعيات هذه الأزمة؟

## تأثير قوي على البورصة

أوضح الزبيد أن الأزمة العالمية أثرت على البورصات العالمية وزادت الأمور توتراً بعد فشل بنكي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي في التخفيف من حدة المؤشرات على الرغم من ضخ نحو 121,6 مليار دولار لطماننة المستثمرين ووقف نزيف التراجع، حيث أنه خلال يوم واحد من التعامل فقد مؤشر داو قرابة 400 نقطة، في حين تراجع مؤشر ستاندرد آند بورز بواقع 150 نقطة، ومن أهم تلك العوامل والأسباب الرئيسية التي جعلت البورصات العالمية تنهار هي:

أولاً: توسع المؤسسات المالية في منح الائتمانات عالية المخاطر للشركات والمؤسسات العاملة في مجال الرهن العقاري، والتي لا تتوفر لديها الضمانات الكافية لسداد التزاماتها تجاه الجهات المقرضة ووصل الأمر إلى حد معاناة هذه الجهات من عدم توافر السيولة لتمويل أنشطتها.

ثانياً: عدم قدرة مؤسسات التمويل العقاري على القيام بعمليات الاستحواذ التي أعلنت عنها الحكومة الأمريكية أخيراً، وذلك بسبب عدم توافر التمويل اللازم للقيام بهذه العمليات، وهو ما أعطى مؤشراً سلبياً لأداء الاقتصاد الأمريكي.

ثالثاً: تراجع البورصات الأمريكية بعد عجز الحكومة عن توفير فرص العمل كانت قد أعلنت عنها في وقت سابق.

رابعاً: عدم ثقة المستثمرين في الاقتصاد الأمريكي والحكومة والإجراءات التي تتخذها مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في البورصة.

## مسببات الأزمة

الفيلم الوثائقي «مهمة داخلية» Inside Job» فاز بجائزة الأوسكار كأفضل فيلم وثائقي، وهو من إخراج شارلنز فيرفسون، الذي لقي بالولم على المؤسسات المالية التي تسببت في أسوأ أزمة مالية منذ الكساد العظيم عام 1929.

والفيلم تناول بعمق مسببات الأزمة المالية العالمية التي كلفت الملايين من البشر والمؤسسات في العالم بخسارة أموالهم أو وظائفهم أو منازلهم وممتلكاتهم أو حتى كل ما سبق معاً، وكبدت الاقتصاد العالمي خسائر ما زال يعاني منها، فهو كما يصفه أحد الاقتصاديين الذين يستضيفهم الفيلم «يشبه في تأثيره تسونامي ضخماً غير مرئي في عالم البنوك والاستثمار»، ولكن وان كان حدوثه غير مرئي للعين فإن نتائجه بالتأكيد أكثر من ظاهرة وتأثر بها الملايين من الناس حول العالم.

## الفقاعة الاقتصادية

أشار الفيلم إلى أن هناك عوامل أخرى ساعدت في تضخم الأزمة منها تسهيل عملية القروض الشخصية وقروض السكن التي أدت إلى انتعاش كبير في سوق العقار الأمريكي وبالتالي خلق نوع من الفقاعة الاقتصادية بأن هذا السوق صالح للاستثمار ما أدى إلى ضخ مليارات من الدولارات فيه من قبل البنوك والأفراد، وهو ما نقل الأزمة من كونها أزمة اقتصادية أميركية محلية إلى أزمة عالمية بسبب الشركات المتعددة الجنسيات التي أدت بدورها إلى ربط الاقتصاد العالمي ببعضه البعض بطريقة متشابكة ومعقدة، وأدخلت فيه الاستثمارات العقارية كمنتج مادي صالح للاستثمار عالمياً، فمجموعة من المنازل تشتري من قبل مجموعة من المواطنين الأمريكيين تنتهي إلى صكوك معاد بيعها عدة مرات ومهيكله وقد انتهت إلى أنها مملوكة لمجموعة استثمارية في سنغافورة أو لندن أو دبي أو سواها.

## سوء الإدارة وراء الأزمة

خلص الفيلم إلى أن العنصر الإنساني كان له دوره الكبير في العملية، والمحرك الرئيسي لهذه الأزمة هو الطمع الإنساني والرغبة في الربح السريع دون التفكير في العواقب طويلة المدى، وهذا ما أصاب مدبري المؤسسات الاستثمارية الكبرى الذين كانت قراراتهم هي التسبب الرئيسي بالأزمة، وأضاف إلى ذلك احساسهم بالقوة وبمقدرتهم على القفز فوق القوانين دون عواقب كون أن السياسيين وكبار موظفي الدولة هم مجرد أدوات في أيديهم يتحركون حسب مشيئتهم، فهم من يمول هؤلاء السياسيين عملاتهم الانتحائية وهو من يكافئهم بالوظائف والفرص بعد اعتزالهم السياسة، ما خلق لديهم إحساساً طامعاً بالقوة واجتماع هذه القوة مع الطمع وضعف الوازع الأخلاقي كان السبب الحقيقي وراء المعضلة التي طال أثرها الفقراء أكثر مما طال الأغنياء، فالنتيجة الحزنة لهذه القضية هي أن الفارق بين الأغنياء والفقراء زاد اتساعاً بدرجة كبيرة.

## المشتقات المالية

أشار الفيلم إلى أن ترك أنواع خاصة من المشتقات المالية المتعلقة بالديون العقارية دون تنظيم قانوني يوضح أطرها وكيفية استخدامها وحدودها المالية ومرجعيتها القانونية من قبل الهيئات المتخصصة في الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى تمارد المؤسسات المالية باستخدام مثل هذه الأدوات، وقد يكون ذلك عائداً إلى عدم وجود مركزية إحصائية تبين الحجم المصدر من تلك العقود مما جعلها تنحى منحاً عشوائية في النمو الذي أدى إلى تعاضدها مقابل الأصول المبرمة عليها، وأوضحت وقائع الفيلم أن الأزمة الحقيقية كان مركزها الولايات المتحدة، وهي لم تحدث فجأة ولكنها بدأت منذ ثلاثين عاماً في بداية فترة حكم الرئيس السابق ريفان الذي بدأت في عهده إعادة صياغة قوانين الاستثمار وتقليل الرقابة عليها والسماح للبنوك والمؤسسات الاستثمارية باتخاذ قرارات استثمارية تسمح لها بالمخاطرة برأس المال.



الحضور يتابعون باهتمام وقائع الفيلم الوثائقي «Inside Job»

## مسابقة الإمتياز الرمضانية

AlimtiAz Investment @ALIMTIAZ\_INV

**الفائز الأول**

**500 د.ك**

**الفائز الثاني**

**300 د.ك**

**الفائز الثالث**

**200 د.ك**

**الجوائز المقدمة لكل سؤال**

1. طرح الأسئلة وتلقي الإجابات من خلال صفحة شركة الامتياز للاستثمار على موقع الفيس بوك.
2. يحق لأي متسابق المشاركة والفوز في سؤال أو أكثر من الأسئلة الاربعة المطروحة.
3. لا يحق الإجابة على السؤال الواحد أكثر من مرة.
4. تستبعد الإجابات المرسله بعد انتهاء التاريخ المحدد للإجابة.
5. يتم فرز الإجابات وإجراء السحب لكل سؤال على حده، يوم الأربعاء الموافق 14.09.2011 الساعة السابعة مساءً في قاعة برج الداو(الشرق-شارع خالد بن الوليد-خلف مركز الراية)

www.alimtiAz.com

**182 22 82**

بال تعاون مع

**الانباء**

**الإمتياز**

الإمتياز للاستثمار

ALIMTIAZ INVESTMENT